الأمم المتحدة

A/C.5/54/SR.32

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

Distr.: General
31 August 2000
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة وينسلي .....(استراليا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (السيد مسيلي)

المحتويات

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ١٦ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا (تابع)

الباب ١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ (تابع)

الباب ١٨ - التنمية الاقتصادية في أوروبا (تابع)

الباب ١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (تابع)

الباب ٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-28318 (A)
0028318

الباب ٢١ – البرنامج العادي للتعاون التقني (تابع)

الباب ٢٢ – حقوق الإنسان

الباب ٢٣ – توفير الحماية والمساعدة للاجئين

الباب ٢٤ – اللاجئون الفلسطينيون

الباب ٢٥ – المساعدة الإنسانية

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع) (A/54/6/Rev.1 و A/54/7 و A/54/16)

القراءة الأولى (مستأنفة)

الباب ١٦ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا (تابع)

الباب ١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ (تابع)

الباب ١٨ - التنمية الاقتصادية في أوروبا (تابع)

الباب ١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (تابع)

الباب ٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا (مستأنف)

١ - **السيد فوكس** (استراليا): تحدث عن الأبواب من ١٦ إلى ٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة فقال إن وفده يُقدر عمل اللجان الإقليمية. وإن جميع اللجان، باستثناء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، قد طلبت موارد إضافية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وإنه نظرا إلى شُح الموارد الإضافية الشديد، حيث تمثل ما بين ٠,١ و ٠,٥ في المائة من ميزانيات اللجان، فإن وفده يعتقد أن من الواجب أن توفر الأموال الإضافية المطلوبة عن طريق تحسين الإدارة ورفع الكفاءة وإعادة توزيع الموارد.

٢ - وقال إن وفده قد أعرب فيما سبق عن تأييده لنمو الموارد بنسبة ١٥ في المائة تقريبا تحت الباب ١٠ (أفريقيا: البرنامج الجديد للتنمية). وإن بعض الوفود ذكر أنه ما تزال هناك حاجة للمزيد من الموارد بغية تلبية الاحتياجات الإنمائية الماسة لأفريقيا. وأنه برغم تعاطف وفده مع ذلك الموقف، لكنه لا يرى أن تخصيص أموال إضافية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي ما زالت في غمرة عملية إصلاحية يُمثل أفضل الحلول. كما أنه يتوجب على أولئك الذين يدعون إلى تخصيص موارد إضافية أن يحددوا أين يمكن العثور على تلك الموارد.

٣ - ولاحظ بقلق أن بعض اللجان الإقليمية أنفقت ما يصل إلى ٥٠ في المائة من ميزانياتها على دعم البرامج. وقال إن وفده يُشارك اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الأمل الذي أعربت عنه (A/54/7، الفقرة خامسا - ١٥) في أنه مع تطبيق المزيد من التكنولوجيا والابتكارات الحديثة من أجل تسيير أنشطة الدعم آليا، ستتاح مزيد من الموارد للأنشطة الفنية. وقال إنه كان ينبغي للجان الإقليمية، برغم ذلك، أن تكون قد التزمت بجدول زمني للإصلاح، موضحة كيف ومتى ستحسن النسبة بين دعم البرامج وبرامج العمل. وأنه إذا كان هناك استثمار في تكنولوجيا المعلومات فإن الوفورات التي تتحقق حَرية بأن تُبيَّن بوضوح.

٤ - وقال إن وفده يُشارك اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية شواغلها بشأن انتشار مكاتب الارتباط، ووافق على أنه بينما تخصص مبالغ عالية من الموارد لهذه المكاتب فإن ما يتحقق على أرض الواقع لا يبدو واضحا في بعض الأحيان. وقال إن وفده يلحظ أسف اللجنة الاستشارية (A/54/7، الفقرة ١٠٧) لعدم وجود استجابة موضوعية من قبل الأمانة العامة بشأن هذه الشواغل. وأن هناك حاجة لكفالة الاستخدام الكامل لقدرات تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، عند النظر في اقتراحات لإنشاء مكاتب اتصال جديدة أو توسيع الموجود منها. وقال إنه سيكون من الصعب على وفده أن يؤيد أية طلبات تتقدم بها

مكاتب الاتصال للحصول على موارد إضافية، إن لم يُستفد من الاستعراض الذي دعت إليه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٥ - وقال إن وفده يُشارك غيره القلق الذي جرى التعبير عنه بوجود معدلات عالية للشواغر في اللجان الإقليمية. وأن الوفد يرغب في الحصول على توضيح بشأن تمويل مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك.

٦ - **السيد مكتفي** (الجزائر): ذكَّر بأن التنمية في أفريقيا هي إحدى أولويات الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وقال إن وفده يعتبر أن انضباط الميزانية، الذي دعا إليه الوفد دوما، يعني تركيز الموارد في مجالات تلك الأولويات. وقال إن الوقت قد حان لاستبدال الكلام الفارغ بالالتزام الصادق بأن تتاح للقارة الأفريقية الموارد التي تحتاج إليها لكي تتصدى للتحديات العظيمة التي تواجهها.

٧ - **السيد ساتش** (مدير شُعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال إن تمويل مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك جرى اقتراحه تحت الباب ١٦ باء. وإن نموا حقيقيا بنسبة ٠,٢ في المائة قد اقترح للجزء الخامس، الشيء الذي يتوافق مع معدل نمو ميزانية البرنامج بصفة عامة. وإنه، بناء على ذلك، لا تقدم الأولوية التي منحت للجان الإقليمية ولا تؤخر شيئا في علاقتها بأبواب الميزانية الأخرى.

٨ - **الرئيسة**: دعت اللجنة إلى النظر في الباب ١٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ووجهت انتباه اللجنة في هذا الصدد، إلى توصيات لجنة البرنامج والتنسيق المضمنة في الفقرة ٣٢٢ من تقريرها (A/54/16).

٩ - **السيد جارا** (شيلي): قال إن وفده يضم صوته إلى البيان الذي قدمته غيانا سابقا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وإنه يُعلق أهمية كبيرة على عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما أنشطتها المتعلقة بالتكامل الإقليمي والعالمي. وقال إن مقترحات الميزانية للجنة المذكورة تتسق بصفة عامة مع الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ ومع الولاية التي اتفق عليها أعضاؤها في الدورة السابعة والعشرين للجنة.

١٠- وقال إن وفد بلده يُعلِّق أهمية أساسية على توفير الموارد الكافية للتنفيذ التام للبرنامج ١٧ في الخطة المتوسطة الأجل المتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وإن الوفد يرحب بصفة خاصة بضم البرنامج الفرعي ١٢ الجديد (إدخال منظور الجنسانية في الأنشطة الرئيسية للتنمية الإقليمية)، ودمج المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الهيكل التنظيمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دمجا كاملا، وإعادة تنظيم شُعبة البيئة والتنمية في شُعبتين أصغر حجما. وقال إن الوفد يُعلِّق أيضا أهمية كبيرة على برنامج الإدارة النموذجي ويُرحب بالحصول على المزيد من المعلومات عن تنفيذه.

١١ - **السيد هريرا** (المكسيك): قال إن عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ذو أهمية أساسية بسبب مشاركتها البارزة في حل مشاكل المنطقة. وأعرب عن سرور وفده لأن يلاحظ حدوث زيادة بنسبة ٠,٤ في المائة في الموارد المطلوبة، وأن يلاحظ الجهود المستمرة للجنة بغية رفع الكفاءة الإدارية. وقال إن الوفد يتطلع بصفة خاصة إلى التقرير المتعلق بخطة الإدارة النموذجية.

١٢ - **السيدة غيي** (ترينيداد وتوباغو): قالت إن وفدها يتفق مع المواقف التي جرى التعبير عنها سابقا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وإنه يؤيد النتائج والتوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ١٩. وقال إن اللجنة

الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تلعب دورا هاما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، وإنه يجب أن توفر الموارد الكافية التي تمكِّن اللجنة من تنفيذ جميع الأنشطة المكلفة بها ضمن البرنامج ١٧ من الخطة المتوسطة الأجل.

١٣ - وأعربت عن إشادة وفدها برؤية اللجنة التي وردت مُجملة في الفقرات من ١٩-٥ إلى ١٩-٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/54/6/Rev.1). وقالت إن الوفد يلاحظ الإشارة إلى المشاكل الهيكلية التي تثير القلق وإلى الحاجة لإفراد اهتمام للعدالة الاجتماعية، لكن يلتبس عليه معنى العبارة الواردة في الفقرة ١٩-١٠، والتي تقول إن مُقترح الميزانية البرنامجية مستوحى من هدف الحصول من المعدل المتوقع لتخصيص الموارد على أقصى قيمة من حيث النواتج ذات الصلة وإنها تتساءل عما إذا كان هناك مستوى محدد مسبقا للموارد يقرر ما يُقترح في الميزانية، وتتساءل، في هذه الحالة، عن الولاية التشريعية الخاصة بمثل هذا النهج.

١٤ - وقالت إن كثيرا من بلدان المنطقة، ولا سيما الصغيرة منها، تنتفع بنواتج البرنامج الفرعي ١ (الصلات مع الاقتصاد العالمي والقدرة على المنافسة والتخصص الإنتاجي). وإن أي تخفيض لمستوى الموارد الخاصة بالبرنامج الفرعي سيزيد تهميش البلدان الصغيرة الضعيفة اقتصاديا بالفعل. وأن هناك قبولا عاما لوجوب إيلاء عناية خاصة للدول الصغيرة، وإن وفدها يُرحب لذلك بالمعلومات الواردة من الأمانة العامة بشأن الموارد المخصصة في ميزانية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للأنشطة ذات الصلة بهذه الدول. وقالت إن تخفيض مستوى موارد البرنامج الفرعي ١ بنسبة ٣٣,١ في المائة تقريبا هو تخفيض كبير. وأعربت عن الترحيب بالمزيد من المعلومات بشأن مستوى الموارد الخاصة بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٥ - وأعربت عن إشادة وفدها باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على ضمها الفوري للبرنامج الفرعي ١٢، لكن وفدها لاحظ أن تنفيذه سيعتمد بصفة رئيسية على إعادة تخصيص الموارد داخليا، وأن البرنامج الفرعي ٥ (التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية) قد عانى من جراء ذلك تخفيضا بنسبة ٢٢,٥ في المائة تقريبا، برغم أنه يُقال إن العدالة الاجتماعية تستحق أن يُفرد لها اهتمام خاص. وقالت إن المفارقة هذه تتعلق مباشرة بعدم كفاية المستوى التجميعي للموارد، التي يجب أن تُزاد.

١٦ - وقالت إنه نظرا إلى الدور الهام الذي تضطلع به لجنة التنمية والتعاون لمنطقة الكاريبي فإن وفدها يطلب تقديم تفاصيل عن الموارد المخصصة للمكتب دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو المكتب الذي يخدم كأمانة للجنة التنمية والتعاون لمنطقة الكاريبي. وإنه يتعين اقتراح موارد للأنشطة في المناطق دون الإقليمية التي عصفت بها الكوارث الطبيعية، وإن مثل هذه الأنشطة يجب أن توسع لتشمل تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للكوارث.

١٧ - **السيد توسكانو** (إكوادور): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به غيانا إنابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وإن الوفد يعتقد بأن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي الأداة الأكثر أهمية للمنطقة، نظرا إلى أنها مسؤولة عن تنفيذ البرنامج ١٧ من الخطة المتوسطة الأجل، الذي يشكل إحدى دعائم البرنامج الدولي لبلدان المنطقة. وقال إن الوفد يؤيد أيضا إصلاح وتحديث اللجنة، نظرا إلى أن رفع الكفاءة الإدارية سيساعدها على مواصلة أداء دورها كمركز امتياز أكاديمي لمعالجة مشاكل المنطقة

ذات الأولوية. وأضاف أن عملية الإصلاح قد أثمرت أولى نتائجها، وبصفة خاصة التقرير المتعلق بالآثار المترتبة على عدد من الكوارث الطبيعية التي دمرت الخط الساحلي لإكوادور والبلدان الأخرى.

١٨ - وقال إن مساعدة اللجنة ستكون حاسمة في المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة للأمريكتين، حيث يمكن استخدام الخبرة المكتسبة في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وفي عملية التكامل الإقليمي. وإن مساعدتها التقنية ستكون حاسمة أيضا فيما يختص بتخفيف آثار الدين الأجنبي على بلدان المنطقة. وإن أنشطة اللجنة تستوجب من ثم الدعم. وقال في هذا الصدد إن الموارد المطلوبة، وهو أقل ما يمكن أن يقال، لا تتجاوز الحد الأدنى الضروري.

١٩ - **السيد دين هارتوغ** (البرازيل): قال إن وفده ينضم إلى الوفود الأخرى في تأييدها القوي لعمل اللجان الإقليمية، ويؤيد البيان الذي أدلت به غيانا إنابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إنه ليس من السهل في واقع الأمر أن نكون مغالين في تقدير أهمية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالنسبة للمنطقة، إذ أن اللجنة لا تعيش على أمجادها السابقة لكنها تواصل تقديم الخدمات الهامة. وقال إن وفد بلده يشيد على وجه الخصوص بالنهج المنتظم الذي تسلكه اللجنة تجاه المسائل الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة.

٢٠ - وقال إن الوفد يتفق مع لجنة البرنامج والتنسيق بصفة عامة في أن السرد البرنامجي يتعين تعديله لكي يتماشى مع الخطة المتوسطة الأجل، وإن الوفد يلحظ، من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/54/7) حدوث زيادة طفيفة بنسبة ٠,٤ في المائة في الميزانية العادية، وحدوث تراجع في الموارد الخارجة عن الميزانية، مما قد يكون له أثر سلبي على أنشطة التعاون التقني.

٢١ - وقال إن البرازيل تؤيد الإصلاحات الجارية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لكن لا ينبغي أن تكون هذه العملية غاية في حد ذاتها. وأضاف أنه يجب إيلاء المزيد من الاهتمام في المستقبل لتنفيذ برنامج العمل لا للالتفات إلى تفاصيل الإصلاح.

٢٢ - **السيد كوندو** (اليابان): قال إن وفده يؤيد بصورة عامة اقتراحات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإنه يرحب على وجه الخصوص بالجهود الرامية إلى الحد من الزيادة في الموارد عن طريق إعادة توزيعها. وقال إن الوفد يلحظ على العموم أن اقتراح إعادة تصنيف وظائف الرتب المحلية إلى وظائف من الفئة الفنية يستلزم زيادة الموارد بمبلغ ٢٠٠ ٣٨٩ دولار، مع توقع ارتفاع تكاليف الموظفين الأخرى بنسبة ١٠,٨ في المائة. وقال إن الوفد يرحب بتقديم المزيد من الشرح لأسباب الزيادة المزدوجة. وإن الوفد يلحظ أيضا أن تكاليف السفر قد ازدادت بنسبة ٣٠ في المائة في فترة السنتين الحاليتين، فيما يبدو، وإنه يرحب بتقديم المزيد من المعلومات عن المستوى الحالي للإنفاق تحت ذلك البند.

٢٣ - **السيدة سيلوت برافو** (كوبا): قالت إن وفدها يؤيد بشكل كامل توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ١٩. وإن الوفد يرغب في أن يؤكد أن برنامج العمل لا يجب أن يأتي، في أي حال من الأحوال، في المرتبة الثانية بعد عملية الإصلاح، التي يجب أن تكون أداة لتحقيق المزيد من الكفاءة في تنفيذ البرنامج. وأضافت أنه يتوجب على الجمعية العامة أن تكفل عدم تأثر مشاريع التعاون التقني بتقلص الموارد الخارجة عن الميزانية بأي شكل من الأشكال.

٢٤ - وقالت إن وفدها يرحب بالحصول على معلومات من الأمانة العامة بشأن ارتفاع نسبة تعيين الموظفين على المستوى المحلي، وبشأن زيادة اللجوء إلى الاستعانة بهؤلاء

الموظفين. وأن الأمانة العامة يمكن أن توضح أيضا السند التشريعي للنهج العام الخاص بالتركيز على المزايا النسبية. وإنه لمهم أهمية خاصة أن ينفذ البرنامج الفرعي ٢ المتعلق بالتكامل الإقليمي وفق الفقرة ٧٣ من القرار ٥٢/٢٢٠ المتعلقة بالباب ١٩، وأن يفيد البرنامج جميع البلدان الأعضاء في المنطقة. وأن على الجمعية العامة أن تعيد، في ضوء مداولات لجنة البرنامج والتنسيق تحديد الإنجازات التي يتوقع أن يحققها البرنامج تمشيا مع الخطة المتوسطة الأجل، وأن تكيف هذه الإنجازات مع أولويات اللجنة الاقصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قدر الإمكان.

٢٥ - وقالت إن وفدها يرحب بالبرنامج الفرعي ١٢ الجديد لكنه يشعر بوجوب تخصيص موارد جديدة لتنفيذه بغية تفادي حدوث أية استقطاعات من الموارد المخصصة للبرنامج الفرعي ٥.

٢٦ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يُقدر قيمة عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ويؤيد اقتراحات الأمين العام المتعلقة بالباب ١٩ من الميزانية. وقال إن الوفد يشجع اللجنة على المثابرة على جهودها الرامية إلى الإصلاح، ولا سيما وأن الإصلاح قد يعزز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة في المنطقة. وقال إن الوفد يعتقد بأن هذه الإصلاحات لا ينبغي أن تشكل غاية في حد ذاتها بل أن تكون عملية تحسين مستمرة.

٢٧ - وقال إنه ينبغي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تقدم مساهمتها في عملية مؤتمر قمة الأمريكتين، خاصة في مجال تحرير التجارة، إلا أنها يجب أن تتفادى الاشتغال بمسائل الاقتصاد العالمي، التي يعتبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أكثر تأهيلا لمعالجتها. وقال إنه ينبغي للجنة أن تتوخى الحذر في عملها المتعلق بالتجارة الإقليمية والبيئة، الذي قد يكون مطابقا للعمل الذي تقوم به منظمة الدول الأمريكية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والوكالات الأخرى.

٢٨ - وقال إن وفده يرغب في معرفة الأسس التي قبلت اللجنة الاستشارية على أساسها إعادة تصنيف وظائف الرتب المحلية إلى وظائف من الفئة الفنية، وفي معرفة مستوى الشواغر الحالي.

٢٩ - **السيد أور** (كندا): قال إن وفد بلده يؤيد عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويرحب بتقديم معلومات عن عملها المشترك مع منظمة الدول الأمريكية في مجالات العمل المشترك بينهما في المنطقة.

٣٠ - **السيد ساتش** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال إنه ليس في المستوى العام للموارد مستويات محددة مسبقا. وإن جميع التوقعات تقريبا الخاصة بمستويات كل باب من الأبواب يغلب عليها أن تعدل أثناء المناقشات التي تجري بين مديري البرامج في عملية إعداد الميزانية. وأن لمقترحات الأمين العام المتعلقة بالميزانية، بطبيعة الحال، حدودا قصوى لأن الأمين العام يعمل في إطار مخطط الميزانية الذي اعتمد في الدورة الثالثة والخمسين.

٣١ - وقال إن برنامج العمل يعكس بالفعل تحولا في توازن الموارد بين البرامج الفرعية، إلا أن ذلك التحول يمثل استعراض لبرنامج عملي من قبل اللجنة في دورتها في أيار/مايو ١٩٩٨، والاستعراض اللاحق الذي أجراه فريقها العامل المخصص في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وإن الجدول ١٩-٧ يوضح التحولات في الموارد، التي تشكل بالضرورة تخفيضات ليست بالقليلة تحت البرنامجين الفرعيين ١ و٥، وزيادات كبيرة تحت البرنامجين الفرعيين ٧ و١٢. وأضاف أن تلك التحولات ترد إلى مناقلة الموارد بين البرامج الفرعية. وإن التخفيض تحت البرنامج الفرعي ١ يمثل انتقال

وحدة النقل إلى البرنامج الفرعي ٧. وأن الانتقال لا يخفض قدرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هذا المجال، ولكن يضع الموارد في سياق برنامجي أكثر ملاءمة للأنشطة المعنية. وأضاف أن النواتج المتكررة التي حددت لها مخصصات في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الحالية، قد جرت برمجتها بكاملها لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وهناك زيادة طفيفة في واقع الأمر في الموارد المطلوبة تحت الباب ١٩. والتخفيض البالغ قدره ٠٠٠ ٦٠٠ دولار تقريبا تحت البرنامج الفرعي ٥، يُرَدِ في المقام الأول إلى نقل الموارد إلى البرنامج الفرعي ١٢ الجديد، الذي يعتبر مجالا ذا أهمية متزايدة في عمل اللجنة.

٣٢ - وفيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد، قال إن إعادة تصنيف ثلاث وظائف من الرتب المحلية إلى الرتبة ف-٢، التي ترد الموارد المقابلة لها في الجدول ١٩-٢، والتي حدثت فيها زيادة بمقدار ٧٠٠ ١٧٤ دولار تتعلق بإعادة التصنيف المذكور، يبررها أن شاغلي هذه الوظائف يؤدون واجبات على مستوى الفئة الفنية.

٣٣ - وأضاف أن الزيادة البالغ قدرها ٩٠٠ ٢٠٥ دولار تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى في الجدول نفسه، تتعلق بالمساعدة العامة المؤقتة الخاصة لدعم وتشغيل نظام البيانات الإدارية المتكامل. وأضاف أن مبلغ ٠٠٠ ١٨٧ دولار من تلك الزيادة يتعلق بكفالة أن يسير تشغيل نظام البيانات الإدارية المتكامل بطريقة سلسة عند تركيبه لدى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال عام ٢٠٠٠، وأن اللجنة ستصبح مكتفية ذاتيا في هذا المجال حتى نهاية عام ٢٠٠١. وأنه، بالإضافة إلى ذلك، توجد زيادتان صغيرتان أخريان، بمبلغ ٣٠٠ ٩ دولار لكل منهما، للمساعدة العامة المؤقتة المتعلقة بالبرنامجين الفرعيين ٥ و١٢، حسبما يوضحه الجدولان ١٩-١٧ و١٩-٣١ على التوالي.

٣٤ - وفيما يتعلق بالزيادة الكبيرة في نفقات السفر لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ مقارنة بفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (الجدول ١٩-٢)، أَوْضح أن أية مقارنة بين فترتي السنتين يجب أن تجرى بحرص شديد لأن فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لم تكن عادية، لأنها تطابقت مع فترة تعرضت فيها الأمم المتحدة إلى قيود كبيرة في الميزانية. وقال إن الفقرة ٢٩ من المقدمة العامة للميزانية (A/54/6/Rev.1 (المجلد الأول)) توضح أن ظروفا غير عادية ارتبطت بنفقات فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، مما يدل على أن هذه النفقات تمثل شيئا من التشويه في المعايير وأنها لا تعتبر، لذلك، أساسا كافيا للمقارنة مع الاعتمادات اللاحقة. وأضاف أن ذلك ينطبق بصفة خاصة على مخصصات السفر للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة السنتين التالية، التي يتوقع أن تكون، على أقل تقدير، بمثل ارتفاع المخصصات المقابلة لها في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٣٥ - وفيما يتعلق بالانخفاض المتوقع في الموارد الخارجة عن الميزانية، من ٢١ مليون دولار تقريبا إلى ١٦ مليون دولار تقريبا، قال إن الانخفاض يعود بشكل كبير إلى أن المانحين الرئيسيين، مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والهيئات الأخرى، ليس في مقدورهم حاليا، فيما يبدو، سوى أن تقدم تمويلا أقل إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واستدرك فقال إن الأرقام الخاصة بفترة السنتين القادمة لا تعدو أن تكون تقديرات، وأنها لذلك خاضعة للتعديل.

٣٦ - وفيما يتعلق بمعدلات الشواغر التي بلغت نسبتها، في نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩، ٥,٥ في المائة لفئة الموظفين الفنيين و٣,٩ في المائة لفئة الخدمة العامة، قال إن إجراءات التعيين مستمرة وإن أعلى معدلات للشواغر تبلغ نسبة ٣,٣ في المائة و١,٩ في المائة على التوالي. وأنه لا توجد لذلك

مشكلة شواغر حاليا، وأن مخصصات الميزانية بالدولار يجري إنفاقها كما يجب.

٣٧ - وقال إن الحاجة لتنفيذ البرنامج الفرعي ١٣ بطريقة تخلو من المعاملة التفضيلية للبلدان ستؤخذ في الاعتبار من قبل أمين الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣٨ - وفي الختام، قال إنه سيقدم ردودا كتابية على الأسئلة الأخرى التي أثيرت في المشاورات غير الرسمية.

٣٩ - **الرئيسة:** قالت إنها تعتبر أن اللجنة قد أنهت القراءة الأولى للباب ١٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وأنها ترغب في إحالة الباب إلى المشاورات غير الرسمية لمواصلة النظر فيه.

٤٠ - وقد تقرر ذلك.

٤١ - **الرئيسة:** دعت اللجنة إلى أن تنظر في الباب ٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ووجهت انتباه اللجنة، في هذا الصدد، إلى توصية لجنة البرنامج والتنسيق المضمنة في الفقرة ٣٣٣ من تقريرها (A/54/16).

٤٢ - **السيد جدية** (الكويت): قال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على الباب ٢٠، وإنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي من أجل التنمية. ولاحظ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/54/7)، أن دعم وصيانة نظام المعلومات الإدارية المتكامل وترتيبات الأمن التعاقدية أمور تمثل زيادة طفيفة في الاعتمادات وأعرب عن تأييده لتوصية اللجنة الاستشارية بإعادة توزيع الموارد بين البرامج الفرعية، الشيء الذي سيتطلب المزيد من الشفافية في الطريقة التي ستقدم بها المعلومات. وحث على أن تكون الأولويات الموضوعة للبرامج الفرعية في الخطة المتوسطة الأجل ذات طبيعة عملية وقابلة للتحقيق خلال فترة السنتين.

٤٣ - وقال إن خبرة اللجان الإقليمية الأخرى ينبغي أن يستفاد منها بغية تحقيق التزامن بين الاجتماعات الحكومية الدولية ودورة التخطيط وإعداد الميزانية لدى الأمم المتحدة.

٤٤ - وأعرب عن تأييد وفده لتوصية اللجنة الاستشارية بأن يتخذ مكتب إدارة الموارد البشرية الخطوات الاستباقية اللازمة لمعالجة مشكلة الشواغر في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، من أجل كفالة حصولها على الأولوية عند استعراض الموظفين المتقدمين للنقل؛ وأعرب عن موافقة الوفد على وجوب تسريع ملء الشواغر الحالية بتبسيط الإجراءات وتقديم الدعم اللازم، مع إيلاء الاعتبار اللازم للتوزيع الجغرافي العادل وتعزيز قدرات اللجنة على تنفيذ البرامج.

٤٥ - وقال إنه يجب تقديم كل دعم ممكن للجنة بغية كفالة تحقيق الأهداف ذات الأهمية الكبيرة التي أنشئت اللجنة من أجلها.

٤٦ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا إنابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وإن الوفد يود أن يؤكد، في هذا الصدد، الأهمية التي يعلّقها على الباب ٢٠.

٤٧ - ولاحظ ارتفاع مستوى الشواغر في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، حيث يوجد ٢٤ شاغرا في الفئة الفنية (٢٣,٣ في المائة) و ١٠ شواغر في فئة الخدمة العامة (٧,٦ في المائة)، اعتبارا من ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وقال إن ذلك لا بد أن يكون له أثره على أداء اللجنة، وأعرب عن تأييده للتوصية الواردة في الفقرة ٣٣١ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/54/16)، بأن يوضع معدل الشواغر قيد الاستعراض وأن تتخذ التدابير لتخفيضه.

٤٨ - وقال إن وفد بلده علم بتوقع حدوث انخفاض في معدل التمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية، الشيء الذي سيجعل الاعتماد على موارد الميزانية العادية أمرا ضروريا. وأعاد تأكيد أهمية دعم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بغية تمكينها من النهوض بولايتها بفعالية مُثلى.

٤٩ - **السيد كوندو** (اليابان): تحدث عن ضرورة المزيد من التنسيق بغية تفادي تداخل البرامج مع برامج الوكالات الإنمائية الأخرى، ولا سيما الأنشطة ذات الطبيعة التنفيذية. وساق على ذلك مثالا فقال إن الفقرة ٢٠ - ٢٩، تحت البرنامج الفرعي ٢، التي تتناول التنمية البشرية المستدامة، تستوجب إجراء استعراض دقيق، بغية تفادي إمكانية التداخل مع أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إن النشاط المتعلق بالتسهيلات الائتمانية الصغيرة والصناديق الاجتماعية في البرنامج الفرعي نفسه، قد يشكل ازدواجا لأنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فضلا عن البرامج الفرعية الأخرى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا نفسها، كالبرنامج الفرعي ٤ مثلا. وأضاف أن النشاط المذكور في الفقرة ٢٠ - ٤٥ يغطي التقييم الحقلي للأنشطة الزراعية، وهو ما يستدعي بوضوح التوفيق مع أنشطة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وأشار إلى البرنامج الفرعي ٣ المعني بالتنمية الاقتصادية والتغيرات العالمية، فأعرب عن مناشدة وفد بلده للجنة كي تكفل قيام عمل وثيق مع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

٥٠ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢٠ - ٤ (ج) أشار إلى الفقرة الفرعية '٢'، وتساءل عن سبب الاحتياج لزيادة مبلغ ٠٠٠ ٢٢١ دولار، إذا كان دعم نظام المعلومات الإدارية المتكامل سيكون لتغطية تكلفة تقديم الدعم المستمر، وطلب، فيما يتعلق بالفقرة الفرعية '٣'، تقديم معلومات إضافية فيما يختص بالزيادة البالغة ٩٠٠ ٢٣٢ دولار الخاصة بتوفير خدمات الأمن التعاقدية لأماكن عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على مدار الساعة؛ وطلب، فيما يختص بالفقرة الفرعية '٤' تفاصيل محددة بشأن الزيادة البالغة ٨٠٠ ٢٩ دولار المتعلقة بالخدمات المتخصصة بشأن دمج وسائل الفيديو مع الوسائل الساتلية؛ وطلب، فيما يتعلق بالفقرة الفرعية '٧' تقديم معلومات تفصيلية على المبلغ البالغ قدره ٠٠٠ ٨٢ دولار المتعلق بزيادة تكاليف اللوازم والمواد.

٥١ - وفي الختام أشار إلى الجدول ٢٠-١٣ وطلب تقديم توضيح للزيادة البالغة ٥٠٠ ٩٣ دولار المتعلقة بالمستشارين والخبراء، ذلك أن المبلغ يبدو مرتفعا إذا قورن بمبلغ سفر الموظفين وقدره ٩٠٠ ٤٦ دولار.

٥٢ - **السيدة سيلوت برافو** (كوبا): أعربت عن قلق وفد بلدها بشأن ارتفاع نسب الشواغر في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ولا سيما في الفئة الفنية، وطلبت تقديم معلومات أحدث مما يوجد في الوثائق، ومعلومات أيضا عن التدابير التي ستتخذها الأمانة العامة لخفض معدل الشواغر.

٥٣ - وقالت إن الطريقة التي جرى تناول مسألة حقوق الإنسان بها في الفقرة ٢٠-٣ (ب) تبدو غير متسقة اتساقا كاملا مع ما ورد بشأن هذا الأمر في الخطة المتوسطة الأجل المنقحة. وقالت إن وفدها أحاط علما بالتطور الذي حدث في المؤشرات الاجتماعية (الفقرة ٢٠-٣ (د)) المتعلقة بمتابعة توصيات المؤتمرات الدولية. وقالت إن هذا الأمر قد ناقشته قبل الجمعية العامة، لكن حسب علم وفدها، لم يتخذ بشأنه أي قرار. وقالت إن وفدها يرغب لذلك في معرفة حالة الأنشطة المتعلقة بالمؤشرات الاجتماعية المذكورة في الفقرة.

٥٤ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة): قال إن وفده يؤيد بشكل عام برامج وأنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حسب تفاصيلها الواردة في الميزانية،

وإن الوفد يقدِّر عمل اللجنة. وسأل عن المعدل الحالي للشواغر. وقال إن بلوغه نسبة ٢٢ في المائة في حزيران/يونيه السابق، يدل على وجوب تخفيض النفقات إلى معدل يقل عما خصص لها في الميزانية. ولاحظ أيضا أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تخطط للحصول من الجمهور بصفة عامة، عما لديه من معلومات وتعليقات بشأن موقعها على الشبكة العالمية. وتساءل عما تلقته اللجنة في هذا الصدد. وقال إن وفد بلده يهتم بشكل خاص بالاستماع إلى تبرير لرفع مستوى وظيفة تجهيز البيانات، في ضوء المعدل العالي للشواغر. وأخيرا، أشار إلى أن اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا قد دعيت من قبل مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى النظر في فعالية شعبة التعاون التقني وأنها استجابت بدمج تلك الشعبة في وحدة تخطيط البرامج والتعاون لتنشئ منهما شعبة واحدة، وتساءل عن الوفورات التي نتجت عن ذلك الدمج.

٥٥ - **السيد أور** (كندا): قال إن الاختلاف في تكاليف دعم البرامج بين اللجان الإقليمية شيء مذهل. ففي اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، على سبيل المثال، تنفق نسبة ٥٠,٥ في المائة من كل دولار على دعم البرامج. وطلب من الأمانة العامة أن توضح سبب هذا الارتفاع الكبير في التكلفة لدى اللجنة، وإلى أي شيء ترد هذه الفوارق بين لجنة إقليمية وأخرى.

٥٦ - **السيد أوديغبونام** (نيجيريا): أعرب عن تأييد وفد بلده لعمل اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، ولا سيما البرنامج الفرعي ٢ المتعلق بتحسين نوعية الحياة. وقال إن برامج قليلة جدا توجه إلى تحسين نوعية الحياة في اللجان الإقليمية الأخرى، وإنه يتعين تخصيص المزيد من الموارد لهذا البرنامج الفرعي. ولاحظ أن الأنشطة المذكورة في الفقرتين ٢٠ - ٣٦ و ٢٠ - ٤٥، المتعلقتين بالبرنامجين الفرعيين ٣ و ٤ على التوالي، موجهة إلى العولمة، وتساءل عما إذا كانت الازدواجية البادية لا مناص منها، وعن إمكانية دمج الأموال المتعلقة بذلك في أموال البرنامج الفرعي ٢.

٥٧ - **السيد ساتس** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال، في معرض رده على الأسئلة، إن معدل الشواغر في اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا بلغ ٢٢,٣ في المائة في نهاية نيسان/أبريل، وإن هذا المعدل انخفض في الفئة الفنية إلى ١٥,٥ في المائة بحلول نهاية أيلول/سبتمبر. وقال إن ذلك تحقق عبر عدة تدابير، وبصفة خاصة عبر العمل على إعداد الإعلانات الخاصة بالشواغر المرتقبة قبل حدوثها بغية تسريع ملئها. وأضاف أنه وإن كان هناك حدود لما يمكن تحقيقه عبر هذه التدابير إلا أنه تم إحراز تقدم مطرد.

٥٨ - وقال إن أسئلة قد أثيرت بشأن دعم البرامج، ولا سيما فيما يختص بالتفاصيل الواردة في الفقرة ٢٠-٦٣، التي أشير إليها كموضوع يدعو إلى قلق كبير في ضوء المستوى العام للموارد. وقال ردا على ذلك إن شيئا من إعادة التنظيم قد حدث بغية إدخال مكونات دعم البرامج في كل لجنة إقليمية كمجموعة معيارية، من أجل كفالة تنفيذ نفس النوع من الأنشطة العملية في كل منطقة. وقال إن ذلك يشكِّل أساسا يتيح إمكانية المقارنة بين الشُعب الإقليمية. وإنه، بالنسبة للجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، جرى نقل بعض الوحدات من التوجيه التنفيذي والإدارة، بحيث تصبح جزءا من المجموعة المعيارية. وأنه نتيجة لذلك حدث نمو في مجال دعم البرامج.

٥٩ - وأضاف أن مسألة استحواذ دعم البرامج على ٥٠ في المائة من مجموع الموارد يجب أن ترى في ذلك الإطار. وأن جزءا كبيرا من عمل اللجان الإقليمية يتعلق بدعم برامج التعاون التقني، وأن تنظيم الشؤون الإدارية لهذه الأنشطة يجري في إطار دعم البرامج. وأن ذلك لا يعتبر، من ثم،

نفقات عامة مهدرة بل استيفاء لاحتياجات تنفيذية أساسية. وعليه يصبح من المتوقع أن تكون تكاليف دعم البرامج مرتفعة. وقال إنه ينبغي أيضا ملاحظة أن اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا هي أصغر اللجان الإقليمية فنيا، وإن هناك حدا أدنى معينا لحجم أية عملية لدعم البرامج. وهي لذلك تمثل بدرجة كبيرة تكلفة ثابتة، وإن من المحتم ظهورها بصورة نسبية كبيرة بعض الشيء، في لجنة صغيرة.

٦٠ - وأضاف أنه جرى الإعراب عن بعض القلق بشأن مبلغ صيانة نظام البيانات الإدارية المتكامل. وأن الغرض من مبلغ الصيانة هو إتاحة إمكانية استمرار تشغيل النظام يوميا. وأنه لذلك ورد مبلغ خاص بالمساعدة المؤقتة في الفقرة ٢٠-٦٤ وأن هذا المبلغ يتسم بالمرونة بحيث يتضح، بمرور الزمن، مدى الحاجة المستمرة لمثل هذه المساعدة بعد أن جرى تركيب الإصدارة الثالثة من نظام البيانات الإدارية المتكامل.

٦١ - وفيما يختص بتكاليف السفر أشار إلى أن أجور السفر بالطائرات في المنطقة مرتفعة بشكل غير عادي، إذ أن هذه المنطقة هي من أغلى المناطق في شراء تذاكر الطيران، وأن بدلات الإعاشة اليومية مرتفعة أيضا. وأنه لذلك تفوق التكاليف ذات الصلة الأرقام المتوقعة في بعض المناطق الأخرى.

٦٢ - وقال إنه سيقدم ردودا مكتوبة على الأسئلة التفصيلية التي أثيرت بشأن وجوه إنفاق معينة في المشاورات غير الرسمية.

٦٣ - **الرئيسة:** قالت إنها تعتبر أن اللجنة قد أكملت القراءة الأولى للباب ٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وإنها ترغب في إحالة ذلك الباب إلى المشاورات غير الرسمية بغية مواصلة النظر فيه.

٦٤ - وقد تقرر ذلك.

الباب ٢١ - البرنامج العادي للتعاون التقني (تابع)

٦٥ - **الرئيسة:** دعت اللجنة الى أن تنظر في الباب ٢١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ووجهت الانتباه، في ذلك الصدد، إلى توصية لجنة البرامج والتنسيق المضمنة في الفقرة ٣٤١ من تقريرها (A/54/16).

٦٦ - **السيد بارنويل** (غيانا): قال، في معرض حديثة نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن التعاون التقني يظل أمرا جوهريا لتسريع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وأنه لا بد من زيادة التنسيق في المستقبل فيما يبدو. وقال إن الباب ٢١ يمثِّل التزام البلدان النامية المتواصل بتعزيز مبادرات التنمية الوطنية، من أجل تحقيق المشاركة بفعالية في النظام الاقتصادي الدولي. وإن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد أحالت، للأسف، التقديرات الواردة في الباب ٢١ إلى الجمعية العامة دون تقديم أي مشورة فنية، حسب متطلبات المادة ١٥٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

٦٧ - **السيد كوندو** (اليابان): قال إنه بينما يؤيد وفده البرنامج العادي للتعاون التقني، فإنه ليس في وضع يسمح له بالتعليق على الباب، لأنه لا يتضح، نظرا لانعدام المعلومات ما إذا كانت هناك ازدواجية أو تداخل بين الأنشطة التي تنفذ تحت الباب ٢١ والأنشطة المشابهة التي تنفذ تحت أبواب أخرى من الميزانية البرنامجية المقترحة.

٦٨ - **السيد مكتفي** (الجزائر): قال إن وفده يرغب في أن يعلن مشاركته في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وإن الوفد يعلِّق أهمية كبيرة على أنشطة المساعدة التقنية الواردة تحت الباب ٢١، التي تقدم مساهمة رئيسية للبلدان النامية، ولا سيما عن طريق توفير الخدمات الاستشارية والتدريب. ولاحظ أن الاقتراحات الواردة تحت الباب ٢١ لا تشير إلا إلى مجالات الأنشطة

الرئيسية ووحدات السكرتارية ذات الصلة التي ستكون مسؤولة عن تنفيذها، وأعرب عن أسفه لانعدام الدقة والشفافية، مما يجعل من العسير تحديد احتمالات الازدواجية في العمل والتداخل بين الأنشطة التي تنفذ تحت الباب ٢١ والأنشطة المشابهة التي تنفذ تحت أبواب أخرى من الميزانية. وأنه كان سيستفاد من وضع جدول يوضح الأوجه المختلفة للنفقات والمبالغ المقابلة لها. وأن الاستشارات التقنية للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية كانت ستساعد بالمثل الوفود في مداولاتها بشأن هذا الباب.

٦٩ - **السيدة بويرغو رودريغيز** (كوبا): قالت إن وفدها يرغب في أن يعلن مشاركته في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وإنه يؤيد آراء ممثل الجزائر بشأن الباب ٢١. وإن الوفد ملتزم بالإبقاء على البرنامج العادي للتعاون التقني.

٧٠ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه ترتب على ألا تخضع للتقييم والتدقيق أنشطة التعاون التقني، الواردة تحت الباب ٢١ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، عدم وضوح النتائج المتحققة عبر الإنفاق من الموارد التي تزيد على ٤٢ مليون دولار، والتي جرى اعتمادها خلال فترة السنتين الحالية. وقال إنه كان يتعين على مديري البرامج أن يضمِّنوا المعلومات عن الإنجازات المتوقعة في مقترحات الميزانية للفترة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١، حسبما تقتضيه النظم والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية في الميزانية، وما يقتضيه رصد التنفيذ وطرائق التقييم. وقال إن وفده يعتبر أنه لا توجد أسس لإعادة تقدير تكاليف البرنامج.

٧١ - **السيد شاندرا** (الهند): قال إن التأثيرات الواقعة على التنمية في البلدان النامية هي المحك الأساسي الذي يتوجب أن يحكم بموجبه على فعالية وكفاءة الأمم المتحدة. وإن وفده لهذا السبب يؤيد البرنامج العادي للتعاون التقني بقوة. وإن الوفد يلحظ أن المقترحات لا تشير إلا إلى المجالات الرئيسية للأنشطة، نظرا إلى أن نطاق وتكوين الأنشطة تحت الميزانية العادية يستندان إلى الطلبات الفردية للحكومات. وإن الوفد قلق برغم ذلك للانخفاض الكبير في الموارد المطلوبة لمجالات حيوية مثل التجارة الدولية بالبضائع والخدمات والسلع. وقال إن هناك عدم تكافؤ أيضا بين المبالغ المخصصة للإغاثة في حالات الكوارث والمبالغ المخصصة لحالات الإغاثة المعقدة. وإن هناك حاجة للتركيز على الاحتياجات الأساسية للبلدان النامية، التي تشمل المساعدات التي تمكنها من الاستفادة من عملية العولمة وتفادي المخاطر التي تنطوي عليها، بهدف تعزيز تنميتها وتعزيز الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها.

٧٢ - **السيد أور** (كندا): تساءل عن الإجراءات التي تتبعها الحكومات التي ترغب في طلب المساعدة التقنية، وعما إذا كانت هناك قائمة بالبلدان التي استفادت من هذه المساعدة.

٧٣ - **السيد أوداغا - جالومايو** (أوغندا): قال إن وفده يرغب في الاشتراك في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وإن للوفد علاقة قوية بالبرنامج العادي للتعاون التقني. وقال إنه يقدِّر على وجه الخصوص فرص التدريب التي تتاح في إطار البرنامج. ولاحظ بارتياح أن الموارد ستوفر للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وأعرب عن تأييده للأنشطة المخطط لها في مجال تنمية وإدارة الموارد المائية. وقال إنه بسبب أهمية أنشطة المساعدة التقنية التي ستنفذ تحت الباب ٢١، فإن من المخيب للآمال عدم حدوث نمو حقيقي في مستوى الموارد المقترحة.

٧٤ - **السيد ساتش** (مدير شعبة تخطيط البرنامج والميزانية): قال إن الأنشطة التي تنفّذ في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني تخضع للتدقيق. وأنه، حسبما ورد في الفقرة ٢١-١١، تقدَّم التقارير السنوية عن تنفيذ البرنامج إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بينما تقدم التقارير عن أداء الميزانية إلى الجمعية العامة. وإن طلبا قد قدم لإعادة تقدير التكاليف بغية المحافظة على القيمة الحقيقية للموارد المخصصة للبرنامج. وإن إعادة تقدير التكاليف ستتوافق مع الإجراءات المتبعة فيما يختص بمقترحات الميزانية لفترة السنتين الحالية.

٧٥ - وأضاف أنه بينما يبقى المستوى العام للموارد المطلوبة تحت البند ٢١ كما هو لفترة السنتين الحالية، فإن توزيع هذه الموارد بين البرامج المختلفة سيبقى دون تحديد لا محالة، نظرا إلى أن الأنشطة التي ستنفذ تستند إلى الطلبات الفردية للحكومات. وأنه، بناء على ذلك، تكون الأرقام الواردة في الجدول ٢١ - ٢ مجرد أرقام إرشادية. وإن المعلومات الخاصة بإجراءات تقديم طلبات المساعدة التقنية سيجري توفيرها أثناء المشاورات غير الرسمية.

٧٦ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): تساءل عن الأجهزة المسؤولة عن مراجعة حسابات الأنشطة التي تنفّذ في إطار الباب ٢١.

٧٧ - **السيد ساتش** (مدير شعبة تخطيط البرنامج والميزانية): قال إن مراجعة الحسابات الخارجية والداخلية يقوم بها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية على التوالي.

الباب ٢٢ - حقوق الإنسان

الباب ٢٣ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين

الباب ٢٤ - اللاجئون الفلسطينيون

الباب ٢٥ - المساعدة الإنسانية

٧٨ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن الجزء السادس من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، المكوَّن من الأبواب ٢٢ إلى ٢٥ (A/54/7 (الفصل الثاني، الجزء السادس)). وقد حددت التقديرات تحت الباب السادس بمبلغ ١٣٢,٥ مليون دولار.

٧٩ - وقد ضمنت تعليقات وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن الباب ٢٢ من الفقرات سادسا - ٢ إلى سادسا - ١٩ من تقرير اللجنة. وكانت اللجنة قد أوصت في تقريرها الأول بشأن الميزانية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، بأن تستعرض لجنة حقوق الإنسان وأمانتها طرائق عمل الآليات التابعة لها، وعدد وتوقيت اجتماعاتها وتقاريرها، التي أصبحت مصدر شاغل كبير. وفهمت اللجنة الاستشارية أن لجنة حقوق الإنسان قد شرعت في اتخاذ بعض الخطوات لمعالجة هذه الشواغل. وطلبت اللجنة الاستشارية تضمين أي تقدم آخر يُحرز في مقترحات الميزانية للفترة المعنية ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٨٠ - وقال إن سبعُ وظائف جديدة قد طلبت، كما طُلبت إعادة تصنيف وظيفة من فئة الخدمات العامة من خ ع - ٦ إلى خ ع - ٧. وإن اللجنة الاستشارية فحصت في الفقرات سادسا - ١٠ إلى سادسا - ١٢ احتياجات مكتب نيويورك، وأوصت بالموافقة على الوظائف الخاصة بذلك المكتب عدا الوظيفة ف - ٤ الإضافية. وأوصت كذلك بالموافقة على الوظائف الأخرى التي طلبها الأمين العام.

٨١ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية دعت مرة ثانية إلى اتخاذ تدابير لتبسيط إعداد التقارير التي تقدم إلى مانحي الصناديق الاستئمانية وغيرها من صناديق الأموال الأخرى عن الميزانية. وأن اللجنة ترى، بعد إجراء الاستشارة

الواجبة مع المانحين، أنه ينبغي تصفية الصناديق الاستئمانية التي لم تعد عاملة في أقرب وقت ممكن. وأن المسائل الأخرى التي تتطلب اهتماما تشمل تحديد الموارد المتعلقة بالحق في التنمية، واستعراض فعالية تكلفة طباعة بعض المواد الخاصة داخليا مقابل طباعتها خارجيا. وأن توفير مؤشرات عبء عمل البرامج الفرعية سيكون مفيدا عند فحص مقترحات الميزانية. وأن اللجنة الاستشارية تعرب عن ثقتها بأن تعليقاتها سيجري تناولها في سياق تقديم الميزانية القادمة.

٨٢ - وقال إنه ليس لديه ما يضيفه إلى التعليقات الواردة في الفقرات سادسا - ٢٠ إلى ٢٥ من تقرير اللجنة الاستشارية بشأن البابين ٢٣ و ٢٤.

٨٣ - وأضاف أن الباب ٢٥ قد جرى تناوله في الفقرات سادسا - ٢٦ إلى ٣٦. وأن اللجنة الاستشارية أوصت في الفقرتين سادسا - ٢٧ و ٢٨ بالموافقة على الوظائف الأربع الجديدة المطلوبة، بينما أبدت تساؤلها فيما يتعلق بنقل وظيفة من الرتبة ف - ٢ إلى وحدة الاتصال باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في جنيف.

٨٤ - وقال إن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية سينتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وإن اللجنة الاستشارية ترى ضرورة استعراض قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بأية أنشطة متابعة قبل اتخاذ قرار بشأن إنشاء جهاز ضخم منفصل آخر لمثل ذلك النشاط. وأنها علّقت في الفقرات سادسا - ٣٣ إلى ٣٦ على عرض وهيكل الباب ٢٥، وطلبت أخذ آرائها في الاعتبار عند تجهيز التقديرات التالية تحت هذا الباب. وقال إن اللجنة استعرضت تقرير الأمين العام بشأن التمويل المستقبلي من الميزانية العادية للأنشطة المتعلقة بتخفيف آثار الكوارث الطبيعية والتأهب لها والوقاية منها (A/53/641)، وأنها أوصت، للأسباب المذكورة في الفقرة سادسا - ٣١، بأنه إذا قررت الجمعية العامة أن تواصل تقديم المنحة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحدد مبلغ المنحة بـ ٢,٣١ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٨٥ - **السيد ساريفا** (فنلندا): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المترابطة وهي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا بالإضافة إلى ليختنشتاين والنرويج، بشأن الأبواب من ٢٢ إلى ٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة فأعرب عن القلق بشأن بقاء الموارد المخصصة لبرامج حقوق الإنسان عند نسبة تقل عن ٢ في المائة من مجموع الميزانية. وقال إنه بالرغم من الزيادة المقترحة، فإن تمويل البرنامج غير كاف بوضوح، وسيستمر في الاعتماد بشكل كبير على الموارد الخارجة عن الميزانية. وأضاف أن معدل شواغر البرنامج أمر يثير القلق كذلك. وأعرب عن رغبته في معرفة التدابير التي اتخذها مكتب إدارة الموارد البشرية، ولا سيما على مستوى الدخول، بغية خفض الوقت المطلوب لملء الشواغر من قائمة المرشحين. وأضاف أن من غير المقبول أن يتأخر الاتصال بالمرشحين أحيانا بما تتعذر معه توافرهم للتعيين.

٨٦ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يؤيد تعزيز مكتب المفوض السامي في نيويورك، نظرا لتعدد مهامه. وأن الاتحاد يرى أن هناك حاجة لتحسين شروط عمل الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، والمقررين الخاصين والممثلين الخاصين، والأفرقة العاملة، والأنشطة الميدانية. وأنه يرى وجوب إدماج حقوق المرأة والبنات بشكل كامل في أنشطة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأن هناك حاجة لزيادة الجهود الرامية لحماية الجماعات الأشد ضعفا، بما في ذلك الأشخاص المعوقون.

٨٧ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يرغب في أن يعيد تأكيد تأييده القوي للبرامج التي تنفّذ تحت الأبواب ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وفيما يختص بالباب ٢٥، يظل الاتحاد قلقا لعدم كفاية الموارد المخصصة من الميزانية العادية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والتي تقل عن نسبة ١ في المائة من مجموع الميزانية، وتخفض كثيرا عن مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية. وقال إن تلك الحالة يصعب فهمها في ضوء الزيادة المطردة في الطلب على الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية. وإن الاتحاد الأوروبي يعلِّق أهمية كبيرة على سلامة وأمن موظفي الشؤون الإنسانية.

٨٨ - **الرئيسة:** دعت اللجنة إلى النظر في الباب ٢٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ووجهت الانتباه، في هذا الصدد، إلى توصيات لجنة البرنامج والتنسيق المتضمنة في الفقرتين ٣٧٠ و ٣٧١ من تقريرها (A/54/16).

٨٩ - **السيدة أراغون** (الفلبين): قالت إن وفدها يؤيد برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي يمثل أحد المجالات ذات الأولوية في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وأعربت عن تأييد الوفد لاقتراح نمو الموارد بنسبة ٣,٧ في المائة تحت الباب ٢٢، وعن تأييده للنتائج والتوصيات ذات الصلة التي خرجت بها لجنة البرنامج والتنسيق.

٩٠ - وقالت إن الوفد يُعلق أهمية خاصة على الأنشطة التي تُنفذ تحت البرنامج الفرعي ١ (الحق في التنمية والبحث والتحليل). كما أعربت عن سرور الوفد لأن يلحظ تعزيز حماية العمال المهاجرين كأحد المنجزات المتوقعة تحت البرنامج الفرعي. وأعربت كذلك عن ثقتها في أن تركيزا خاصا سيولى لحماية النساء العاملات المهاجرات. وأعربت عن رضائها بأن تمثل المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، أحد الأغراض المستمرة للأنشطة التي تنفذ تحت البرنامج الفرعي ٢ (دعم هيئات حقوق الإنسان وأجهزتها). وقالت إن الوفد يرغب في الحصول على معلومات مكتملة عن حالة الاتفاقية وعن التدابير التي اتخذتها الأمانة العامة للترويج لها. وإن الوفد يناشد جميع الدول التي لم توقع بعد على الاتفاقية و لم تصادق عليها أن تفعل ذلك.

٩١ - ولاحظت مع الأسف اقتراح خفض الموارد المخصصة للبرنامج الفرعي ٢ (الخدمات الاستشارية والتعاون التقني ودعم إجراءات تقصي الحقائق والأنشطة الميدانية في مجال حقوق الإنسان) ودعت إلى كفالة عدم تعرض ما يقدم من خدمات استشارية وتعاون تقني تحت البرنامج الفرعي لتأثيرات سلبية.

٩٢ - **السيد مكتفي** (الجزائر): لاحظ أن عرض السرد الخاص بالباب ٢٢ ليس واضحا بما يكفي. وأن هناك حاجة لإيراد تفاصيل المبالغ المعينة المقترحة لأنشطة محددة. وقال إن تضمين أنشطة لم يصدر تكليفات بشأنها من الجمعية العامة هو سبب آخر للقلق، وإن الفقرات التي تحتوي السرد الخاص بتلك الأنشطة يجب حذفها من مقترحات الميزانية البرنامجية. وأضاف أن عناصر أخرى في السرد لا تتسق مع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ (A/53/6/Rev.1). وأنه كان يتعين أن ترد إشارة محددة إلى الأنشطة المتعلقة بالحق في التنمية، الذي يشكل بُعدا هاما لحقوق الإنسان، كما كان يتعين توفير الموارد الضرورية لها. وأعرب في الوقت نفسه عن قلق وفده بشأن الزيادة المقترحة في نفقات السفر وفي استئجار خدمات المستشارين.

٩٣ - **السيدة صُن مينكين** (الصين): لاحظت أن سرد الباب ٢٢ لا يشير إلى الخطة المتوسطة الأجل للفترة

١٩٩٨ - ٢٠٠١ ، التي توفر المبادئ التوجيهية للمقترحات في ذلك الباب. وفيما يختص بالفقرة ٢٢ - ٤٧، قالت إن من المفيد معرفة المعايير التي ستستخدم لاختيار أنشطة البحث والتحليل التي ستُنفذ. وقالت إن الإنجازات المتوقعة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ تتضمن زيادة عدد الدول الأطراف في المعاهدات الرئيسية، وعدد التصديقات عليها. وأضافت أن الانضمام إلى المعاهدات والمصادقة عليها، هما، برغم ذلك، من حقوق الدول ذات السيادة، وأن التوقعات الذاتية لممارسة هذه الحقوق ليست أمرا ضروريا ولا مرغوبا فيه.

٩٤ - وقالت إن وفد بلدها يلحظ، بالإضافة إلى ذلك، أن الأهداف الرئيسية للبرنامج الفرعي ٣ (الخدمات الاستشارية والتعاون التقني ودعم إجراءات تقصي الحقائق والأنشطة الميدانية في مجال حقوق الإنسان) ترمي إلى ترجمة المعايير الدولية لحقوق الإنسان إلى تشريعات وممارسات وطنية. وأضافت أن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، لا تتيح، برغم ذلك، الإمكانات لهذه الأنشطة. وأن الأمم المتحدة لا تستطع تقديم مثل هذه المساعدة إلا بطلب من الدول ذات السيادة.

٩٥ - وقالت إنه بينما قد تتبدى الأنشطة المقترحة تحت التعاون الدولي والتنسيق والاتصال بين الوكالات في شكل اهتمام بحماية حقوق الإنسان، فإنها تُشكل في الحقيقة تدخلا في الشؤون الداخلية للبلدان النامية، التي تُسلب حقها في التنمية.

٩٦ - وفيما يختص بالأنشطة الموضوعية الأخرى، قالت إن من المفيد معرفة كيفية تُعرَّف الأمانة العامة مصطلح ''مؤشرات حقوق الإنسان''، الذي استخدمته في الفقرة الفرعية ٢٢-٤٩ (ب) '٣' من سرد البرنامج، ومعرفة ما إذا كانت الخطة المتوسطة الأجل تتضمن أية ولاية تشريعية خاصة بإعداد وتوحيد قائمة موحدة بهذه المؤشرات.

٩٧ - وأخيرا، أعربت عن مشاركة وفدها اللجنة الاستشارية الرأي في أن طلب وظيفة إضافية من الرتبة ف - ٤ لإعداد أوراق إحاطة وعروض للجان التنفيذية أمر غير مبرر، ولا سيما في الوقت الذي تُبذل فيه الجهود من أجل خفض التكاليف في مجالات أخرى.

٩٨ - **السيد إيكورونغو أرندونغ** (الكاميرون): قال إنه ينبغي للجنة بصفة عامة أن تدعم الأنشطة الرامية إلى إدخال ثقافة حقوق الإنسان في البلدان النامية. وإن الزيادة المحدودة المقترح إدخالها على الموارد في الباب ٢٢ لا تمثل أهمية أنشطة حقوق الإنسان ، التي مَنحت الأولوية في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وقال إن وفده يأمل في أن تتاح الموارد لتنفيذ قرار الجمعية العامة المتعلق بإنشاء مركز دون إقليمي لحقوق الإنسان خاص بأفريقيا الوسطى.

٩٩ - **السيدة جونسن** (كندا): قالت إنه، نظرا إلى أهمية أنشطة منظمة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، فإن الموارد المخصصة للباب ٢٢ موارد متواضعة نسبيا، وتمثل ما يقل عن نصف المبلغ الذي اقترح لميزانية السفر لهذه المنظمة. وقالت إن وفدها يؤيد طلب موارد إضافية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في نيويورك، مما سيساعد في كفالة أن يسير تعزيز حقوق الإنسان يدا بيد مع حفظ السلام والأمن الدوليين.

١٠٠ - **السيد بارك هاي - يون** (جمهورية كوريا): أعرب عن الترحيب بالزيادات المتواضعة في الموارد التي اقترحت للبرنامجين الفرعيين ١ و ٢، برغم أن المخصصات المقترحة لأنشطة حقوق الإنسان تمثل ما يقل عن ٢ في المائة من مجموع الميزانية المقترحة، وأنها لا تكفي لتنفيذ الأنشطة المأذون بها. وقال إن وفده وإن يؤيد اقتراح تمويل الوظائف

السبع الإضافية، فإنه يظل قلقا على ارتفاع معدلات الشواغر، ويحث الأمانة العامة على التعجيل بعملية تعيين الموظفين.

١٠١ - **السيدة بويرغو رودريغيز** (كوبا): قالت إن لدى وفدها شواغل بشأن الولايات المضمنة في الباب ٢٢، وبشأن السرد الوارد في الباب. وقالت إن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ لا تضم ولايات بشأن عدة أنشطة مضمنة في الباب. وقالت إنها سترحب بالمعلومات مثلا عن الولاية التي أسند إليها الأمين العام اقتراحه بإعداد قائمة موحدة بمؤشرات حقوق الإنسان. وإن هناك عدم وضوح، تحت البرنامج الفرعي ١، فيما يتعلق بوجود أية ولاية لإعداد تقريرين عن الطب الشرعي وتقريرين عن المعايير الإنسانية الدنيا. وأنه جرت الإشارة إلى تقديم المساعدة للمقررين الخاصين. وأعربت عن رغبتها في معرفة عدد المقررين الخاصين المقترحين لكل بلد، ومعرفة المجالات الموضوعية التي سيغطونها. وأخيرا، أعربت عن قلق وفدها بشأن عدم وجود معلومات عن توزيع الموارد بين مختلف البرامج الفرعية.

١٠٢ - **السيد أوداغا-جالومايو** (أوغندا): قال إنه، في ضوء التاريخ الحديث لأوغندا، فإن وفده يتعاطف مع المقترحات المضمنة في الباب ٢٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وأن الوفد يظل قلقا، على كل حال، بشأن ارتفاع معدلات الشواغر وبشأن البلاغات الواردة عن عدم إعطاء ما يكفي من الاهتمام إلى الحاجة إلى تمثيل جغرافي عريض في تعيين الموظفين للمفوضية السامية لحقوق الإنسان. وأن الوفد سيرحب بتقديم توضيح عن هاتين المسألتين من قبل الأمانة العامة.

١٠٣ - وقال إن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على الحق في التنمية وأنه قلق من ثم لعدم تحديد الموارد المخصصة لتطبيق ذلك الحق تحديدا واضحا في مقترحات الميزانية. وقال إنه لا توجد معلومات أيضا بشأن المعايير لإنشاء مكاتب ميدانية. وأخيرا، قال إن وفده سيرحب بالمعلومات المتعلقة بالوفورات التي تحققت من اللجوء إلى خدمات الطباعة الخارجية ومن الجهود التي بُذلت لتعزيز القدرة الطباعية لمكتب الأمم المتحدة في جنيف.

١٠٤ - **السيد تاب** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يؤيد مقترحات الأمين العام تحت الباب ٢٢. وأعرب عن سرور الوفد لأن يلحظ أن هذه المقترحات تناولت الدور المركزي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان فيما يختص بتعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان. وقال إن المقترحات تمثل مستوى الموارد اللازمة لتنفيذ الولايات الصادرة عن الجمعية العامة والهيئات الأخرى، ولخدمة أعباء العمل المتزايدة للهيئات المنشأة بمعاهدات. وأضاف أن النهج العام يتسق مع البرنامج ١٩ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١.

١٠٥ - وقال إن وفده يرغب، برغم ذلك، في أن يرى المزيد من المؤشرات المحددة المدرجة تحت الإنجازات المتوقعة. وقال إن الوفد يسعى للحصول على توضيح للأسس التي تستند إليها تجاوز الحدود الواضح في اعتمادات الميزانية للجنة المعنية بالأشخاص المفقودين في قبرص. وأضاف، أن الوفد يرغب في معرفة معدلات الشواغر الحالية تحت الباب ٢٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة.

١٠٦ - **السيد أوديغبونام** (نيجيريا): قال إن وفد بلده، في ضوء التاريخ الحديث لنيجيريا، والذي رزح فيه البلد تحت نظام لا يحترم حقوق الإنسان، يؤيد المخصصات المقترحة لأنشطة حقوق الإنسان. وإنه يدعم كذلك آراء اللجنة الاستشارية بشأن الخطوات التي يجب اتخاذها لتفادي الازدواجية. وإن الخدمات الاستشارية وأنشطة التعاون التقني التي منحت البلدان النامية بموجبها المساعدة في إعداد التقارير

المطلوبة من قبل الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان تضطلع بدور هام، وأنه يتعين تخصيص المزيد من الأموال لهذه الأنشطة. وقال إن مستويات ملاك الموظفين في البرامج الفرعية تعتبر غير كافية في ضوء عبء العمل الكبير المرتبط بها. وأضاف إن أية نفقات على حقوق الإنسان تعتبر مالا حَسُن إنفاقه.

١٠٧ - **السيد كوندو** (اليابان): قال إن مستوى الموارد المخصص للباب ٢٢ مناسب ويعكس القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات التشريعية. وأن توزيع الموارد بين البرامج الفرعية المختلفة مناسب أيضا. وأنه يتوجب على المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تسعى إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين جميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

١٠٨ - وفيما يتعلق بتخصيص مبلغ ٠٠٠ ١١٢ دولار للمكافآت التي تدفع إلى أعضاء لجنة حقوق الطفل، الذي يمثل ازدياد عضوية اللجنة من ١٠ إلى ١٨، قال إن الاعتماد المعني كان سيظهر كفائض إن لم يبدأ خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ نفاذ التعديل الذي أُدخل على اتفاقية حقوق الطفل، والذي سمح بزيادة توسيع عضوية اللجنة.

١٠٩ - **السيد ساتش** (مدير شعبة تخطيط البرنامج والميزانية): طمأن اللجنة، في معرض رده على أسئلة وشواغل الأعضاء، بأن مستوى الأنشطة الواردة في مجال الخدمات الاستشارية والتعاون التقني لن يتأثر سلبا باقتراحات التخفيض الخاصة بالبرنامج الفرعي ٣ تحت الباب ٢٢. وأضاف أن تخفيض الموارد يمثل انخفاض مستوى الأنشطة المنفذة في رواندا تحت البرنامج الفرعي.

١١٠ - وبشأن موقف معدلات الشواغر، قال إن معدلات شواغر الفئة الفنية كانت بنسبة ١٥,٧ في المائة في نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩، وبنسبة ٦,٧ في المائة في نهاية أيلول/سبتمبر، بينما كانت معدلات الشواغر المقابلة لها في فئة الخدمات العامة بنسبة ١٧,٣ في المائة و ٥,٨ في المائة على التوالي.

١١١ - وفيما يتعلق بالمسألة الأكبر الخاصة ببرنامج العمل تحت الباب ٢٢، وما إذا كان البرنامج مطابقا لبنود الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ والولايات ذات الصلة، قال إن لجنة البرنامج والتنسيق قد وافقت على سرد البرنامج في الباب، شريطة إدخال سبعة تعديلات عليه. وأضاف أن مسألة إعداد قائمة موحدة بمؤشرات حقوق الإنسان كانت المجال الوحيد المنفرد الذي لم يجر الاتفاق عليه بشكل كامل. وقال إن البرنامج ١٩ في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ يتيح إمكانية تحديد المؤشرات التي توضح مدى النجاح في احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأضاف أن لجنة البرنامج والتنسيق قد واجهت صعوبات في هذا الجزء من السرد وأنها أوصت بأن تنظر الجمعية العامة مليًّا في الفقرة الفرعية ٢٢-٤٩ (ب) '٣' من الميزانية البرنامجية المقترحة، مع مراعاة تواصل النظر في المسائل المضمنة في هذه الفقرة. وأضاف أن المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١٣٤/٤٨، تشكل الأسس الرسمية للإشارة الواردة في السرد إلى الهياكل الوطنية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

١١٢ - وقال إن الإجراءات المتعلقة بالمبالغ الدائمة وتوفير الموارد بدون ولاية قد اتبعت في أبواب معينة من الميزانية منذ منتصف عقد الثمانينات. وأن هذه الترتيبات قد اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين (القرار ٢١٣/٤١) واستعرضتها اللجنة الاستشارية في الدورة الثالثة والخمسين. وأضاف أن الجمعية العامة لم تتخذ إجراء بعد بشأن تقرير اللجنة الاستشارية، وأن الأمانة العامة تعتبر، بناء

على ذلك، أن الترتيبات المعنية لا زالت سارية وأنها تحكم المبالغ الخاصة بالمقررين والعناصر الأخرى في الباب ٢٢. وقال إن البلدان أو الموضوعات التي ستشهد أنشطة لم تكن معروفة في وقت إعداد الميزانية. وأنه بناء على ذلك كان الإجراء المتبع هو المحافظة على مستوى من الموارد من ميزانية برنامجية إلى أخرى استنادا إلى مستوى فترة السنتين السابقة.

١١٣ -وفيما يتعلق بتجاوز الحدود في اعتمادات ميزانية اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين في قبرص ، قال إن المخصصات قيد النظر تمثل التفاؤل بشأن التقدم الذي يمكن إحرازه في هذه المسألة. وأضاف، أن هذا التفاؤل لم يأت بطائل في الماضي، للأسف، وأنه ترتب على ذلك عدم إكمال إنفاق موارد معينة بحلول وقت تقديم التقارير إلى الأمانة العامة بشأن كل باب من أبواب الميزانية.

١١٤ -**السيد شاندرا** (الهند): انتقل إلى الباب ٢٥ (المساعدة الإنسانية) فقال إن مقترحات التمويل تحت ذلك الباب الحيوي ينبغي أن تتوافق مع مقررات الجمعية العامة ذات الصلة. وأن اقتراح إدخال زيادة بنسبة ٩,٦ في المائة على الموارد يمثل الحاجة المتزايدة للمساعدة الإنسانية.

١١٥ -وقال إن وفده لا يشارك الأمين العام الرأي في أنه ينبغي إدماج استجابة منظومة الأمم المتحدة الإنسانية مع المبادرات السياسية ومبادرات حفظ السلام بشكل كامل. وأن الاستمرار في التفريق بين المساعدة الإنسانية والمجالات الأخرى لعمل الأمم المتحدة شيء هام في نظر الوفد. وأنه ينبغي، بناء على ذلك، تعديل الفقرة ٢٥-١٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة بحيث تمثل عكس الاختلاف في طبيعة هذين النوعين من الأنشطة. وأن وفده سيرحب كذلك بتقديم تفسير لمصطلح ''الطوارئ التكنولوجية''، الذي جرت الإشارة إليه في الفقرة نفسها.

١١٦ -وأضاف أنه إذا استخدمت المساعدة الإنسانية أداة لتحقيق الأهداف السياسية، فإنها ستعتبر منحازة وتصبح جزء من المشكلة بدلا عن أن تكون جزء من الحل. وقال إنه يتعين، لذلك، ألا يركز البرنامج الفرعي على التنسيق الاستراتيجي للمساعدة الإنسانية ومع الاستراتيجية السياسية وأهداف حقوق الإنسان، حسبما اقترح في الفقرة ٢٥-٢٢. وأضاف أن وفد بلده لا يستطيع تأييد نواتج وضع السياسات التي وردت مبادؤها التوجيهية في الفقرة الفرعية ٢٥-٢٤ (ب) '٢' (د) بشأن إعداد ورقات استراتيجية عن هذا التنسيق. وقال إن هناك حاجة لإجراء مزيد من المناقشات في المحافل المختصة عن مفهوم ''حالات الطوارئ الأولية المعقدة'' قبل قبوله لدى اللجنة الخامسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.